المحاضرة الأولى:

تعريف منهج البحث العلمي وأنواعه

أولا: تعريف المنهج العلمي

1. **المنهج في اللغة:** هو الطريق الواضح أو الخطة المرسومة، ويقال أيضا الطريقة والنظام.
2. **المنهج في الاصطلاح:** هو الأسلوب والقواعد التي يعتمد عليها الباحث في تنظيم أفكاره أو بحثه من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة (أو الحقيقة العلمية.(

أو هو أسلوب عرض المعلومات وترتيبها ترتيبا محكما.

ويتطلب المنهج في البحثي التزام الموضوعية التامة واستعمال المعلومات استعمالا صحيحا، لهذا كلما كان البحث واضحا ومحددا ومنظما كلما كانت نتائجه دقيقة وأقرب للصواب.

ثانيا: أنواع المناهج:

1. **المنهج الموضوعي:** ويقصد به أن يكون الباحث موضوعياً في بحثه غير متحيز، يتناول مشكلة البحث في حياد تام، ويكون هدفه الأساسي هو الوصول إلى الحقيقة العلمية ،وإعلانها على الملأ دون تحريف، حتى وإن كانت غير متفقة مع أفكاره وميوله الشخصية.
2. **المنهج الاستقرائي:** يتم في هذا الأسلوب استقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل. (فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام).

فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينهما، ومن خلال الربط بين العلة والمعلول، أو بين السبب والمسبب، ثم يخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة تحكم هذه المسائل. ولعل أهم مجالات هذا المنهج البحث تتمثل في استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع، مثال ذلك استقرار أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة.

3. **المنهج التحليلي**: ويسمى (الاستنباطي)، وهو عكس السابق، حيث إن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص، فالباحث عندما يسلك هذا المنهج البحثي ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية.

مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الاجرامية الحديثة مثل الإرهاب، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال، وجرائم الاعتداء على برامج الكمبيوتر.

ولا بد من الإشارة إلى عدم إمكانية القول بانعدام الصلة بين المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، ذلك أن كلاً منهما يكمل الأخر، فإذا كان المنهج الاستقرائي هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن المنهج التحليلي هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية لاختبار مدى فعاليتها وصلاحيتها.

4. **المنهج المقارن**: هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة العلمية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة .

ويحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث إنه يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة، وقد يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية[1] الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الاول. أما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية ،[2]فإنه يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد[3].

5. **المنهج التاريخي**: يعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في الوقت الراهن، فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظة الماضي، فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلاً كأحد أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن يوصل إلى التنظيم القانوني الحالي له، بل أن القضاء قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص الواجب التطبيق على النزاع.

1سيأتي

2سيأتي

3 انظر: صالح طليس 39، 40، 41.